

والتفوي في كون غسلها سنة قبل الاستنجاء او بعده والاصح
 انه يغسلها مرتين قبله وبعده كما في النهاية والدليل
 على سنية هذا الضلع قوله عليه السلام اذا استيقظ احدكم
 من منامه فلا يغسل يده الا احتجى بيشها ثلثا فانه لا يدري
 اين باتت يده وجه التمسك به انه عليه الصلوة والسلام
 نهي عن الغسل والنهي العاري عن التاكيد يقتضي التحريم فكيف
 وقد اكده بالنون فيمنع ان يجبل البدن الى اوار الحديث
 احتراز عن الغسل المحرم الا اذا عدلنا عن الوجوب نظر الى اخر
 فانه عليه السلام اشار بتعليقه الي توهم نجاسة اذمنه
 لا يدري اين باتت يده من مكان طاهر ونجس وبين شك
 في نجاسة يستحب الغسل ولا يجب لان اليقين لا يزول بالثبوت
 فاذا انتفى الوجوب لما نعت مادونه وهو السنة وذكر
 الاثنية المتقن للتبرك بلفظ الحديث وذكره في الحديث
 بنا على

بنا على عاداتهم فانه كان همرا توارعا على الويل الساجد يتوضون منها
 وقيد الاستيقاظ من النوم في الحديث قيد انقائه في خروج الخلق
 والسنة تشمل المستيقظ وغيره وهذه مذهبه الاثرين
 وتقدر عن غير الاجمة الكردري رحمه الله انه شرط حتى اذا لم يستيقظ
 لا يغسل يده الا في العافية وقيل انما هي لاحتمال التنجس
 اذا كان عادتهم في المهمل الاول ان لا يستنجوا بالاجزاء والماء
 بما تطرف اليه حالة النوم فتقع على نجاسة حتى لو نام مستنجيا
 لا يحتاج الي غسل يده ذكره في النجاة في قوله والاستنجاء بالماء
 عند وجوب الماء والاستنجاء بالماء او بالبدن عند عدمه الماء
 الاستنجاء مسح موضع النجس وغسله والنجس ما يخرج من البطن
 ويجوز ان يكون السبب للطلب كاستنجاء ارباب النجس ليزيله
 وهو سنة بالماء او بالماء والنجس اذا لم يزد النجس في يد الدم
 فانه تفصيل ذكره المصنف في الفصل الذي بعده وعند النبي